الاستعمار الأوروبي للعالم الشرقي

للأمير مصطفى الشهابي

توطئة :

لابد ، قبل الخوض في موضوع هذا المقال ، أن أذكر كلمة موجزة جداً عن ماهية الاستعمار وعمّا يسمونه حقوق الاستعمار ، وعن تاريخ الاستعمار على هذه الكرة الأرضية .

ما هو الاستعمار[1] :

الاستعمار على شكله السياسي الحديث ، استيلاء دولة على قطر من الأقطار ، وإدارة شؤونه ، واستثمار مرافقه المختلفة ، إما بيد مهاجرين يرحلون إليه ويقطنونه ، وإما بيد سكانه الأصليين ، وإما باشتراك الفريقين . ومن بدائه الأمور أن الدولة المستعمِرة تضمن في هذا العمل لنفسها ولقومها أعظم فائدة تستطيع الحصول عليها .

وأداة الاستعمار التسلط . وهو تحكم شعب في غيره من الشعوب . والتسلط أنواع : أهمها التسلط السياسي ، والتسلط الاقتصادي ، والتسلط الثقافي .

ووسيلة التسلط : القوة ، أي غزو الأرض المراد استعمارها ، واحتلالها عسكرياً ، والقضاء على القوى المحاربة فيها ، وخلع سلطانها ، وإسقاط حكومتها ، وإقامة حكومة من رجال الفاتحين ، ثم استعمال مرافقها في مصلحة هؤلاء الفاتحين في الأعم من الحالات .

والأرض المغلوب على أمرها تسمى مستعمَرة . وهي تفقد السيادة الداخلية والخارجية ، وتكون تابعة للفاتحين في جميع أمورها . ولا يعترف لسكانها بكيان قومي ولا بحكومة قومية

---

(١) في اللسان أعمره المكان واستعمره فيه جعله يَعْمُرُه . وفي الأساس : استعمر الله عباده في الأرض أي طلب منهم العمارة فيها . وفي القاموس جملة اللسان . ولم يزد صاحب التاج على ما جاء في الأمهات المذكورة ، وكذلك أصحاب المعجمات الحديثة . ويتضح من ذلك ان مدلول لفظة الاستعمار اليوم لا يختلف كثيراً عن مدلولها القديم . ونحن في الاصطلاح الحديث نجعل فعل « استعمر » يتعدى إلى الأرض أو المكان أو القطر فنقول مثلاً « استعمرت انكلترة استراليا » أما لو أريد اتباع نص المعجمات حرفياً لوجب أن يقال « استعمرت إنكلترة شعبها في أستراليا » . وقد شاع الاصطلاح الحديث .

ويعتبر هذا النوع أشد أنواع التسلط وأفظعه ، ولاسيما إذا قذف المستعمرون بمهاجرين يحلّون محل السكان الأصليين ويقرضونهم بسدّ سبل العيش فى وجوههم .

وهنالك نوع ثان من التسلط أقل فظاعة من الأول يسمى الحماية ، ففى هـذا الشكل يُستبقى رئيس البلد المحمى وحكومته . لكن المستعمِر يقيم إلى جانب تلك الحكومة الشرعية شبه حكومة مسلطة يقبض رجالها على مصالح الدولة ، ويحملون رئيسها على اتخاذ ما يشاءون من المراسيم ، كما يجعلون الحكومة الشرعية أداة صالحة لتنفيذ خططهم الاستعمارية .

وتفقد الدولة المحمية سيادتها الخارجية . وكثيرا ما تفقد سيادتها الداخليـة على بعض مصالح الدولة ، كالجيش والأمن العام والنقد والمكوس وغيرها ، مما تتصرف به الدولة الحامية وحدها .

وأخف من الحماية الانتداب ، وهو وليد الحرب الكبرى الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) فرض على الشام والعراق وغيرهما على ما هو معروف .

وأخف منه التعاقد بالمعاهدات بين دول كبيرة ودول صغيرة مستقلة ، عنـد ما تكون الثانية محمولة على التعاقد بالإرهاب أو القوة .

حقوق الاستعمار :

يدعى المستعمرون وبعض المشرعين الموالين لهم أن للاستعمار حقوقا تجيزه . ولهم فى هذا الباب كتب تدرّس فى قسم الدكتوراه ببعض كليات الحقوق . وهذه الحقوق فى نظرهم هى :

١ — حق القوة . أى أن يكون القوى صاحب حق فى التسلط على الضعيف ، ولو أدّى الأمر إلى إهلاكه لبقاء الأصلح ، وذلك على مذهب نيتشه وهوبس ومكيافلى وأضرابهم من أصحاب فلسفة القوة المنافية لمبادئ الأخلاق الإنسانية .

٢ — حق العنصرية : أى حق تفوق سلالات من البشر على غيرها من السلالات ، كالقول بأن الجرمان بفطرتهم أصلح من غـيرهم للتمدين والحكم ، ولذا يجب أن يسودوا العالم ، وهذا على مذهب غوبينو الفرنسى وفيخت الألمانى وهستون ستيوارت تشمبرلين البريطانى ومن هم على شاكلتهم من أبناء أمس مثل هتلر وجماعته . والمعروف أن هذه الفلسفة فاسدة ، لأن الخصائص الجسمية والصفات النفسية فى الإنسان ليست من القوانين الطبيعية الثابتة ، بل هى تتبدل وتتحول تبعاً للبيئة التى يعيش فيها الإنسان . فلو وضعتَ الزنوج فى بيئة مماثلة تماماً للتى يعيش فيهـا الجرمان (بدلا من وضعهم فى مناقع أفريقية الاستوائية) ، وثقفتَ

الفريقين ثقافة واحدة ، وجعلت لهما شروطا معاشية واحدة مدة طويلة من الزمن ، لألفيت الزنوج مساوين للجرمان إجمالا .

٣ — حق الاحتلال الأول : وهو أن تحتل دولة من الدول بلداً مجهولا لم يرفرف عليه علم من الأعلام ، فتكتسب تلك الدولة حق التصرف بشؤونه ، مثلما يكتسب المرء حق التصرف بالأرض الموات إذا ما أحياها .

وهذه النظرية فاسدة ، لأن احتلال بلد ما سياسياً غصبٌ بيّن وتعد على حقوق أفراده وقبائله . ولا يجوز حسبان الاحتلال حقاً إلا إذا كان البلد خاليا من السكان ، وهذا شيء نادر .

٤ — حق الاحتلال بالتعاقد : وهي ذريعة مشهورة يتذرع بها المستعمرون عندما يعقدون معاهدات مع شعوب أو قبائل ضعيفة أو جاهلة ، فيتسلطون بها عليهم ، لقاء حمايتهم من عدوان الأجانب ، ولقاء تثبيت سلطة رؤسائهم ، وتنظيم شؤون حكوماتهم ، وما إلى ذلك من المغريات . والمستعمرون في الحقيقة يتخذون المعاهدات أدوات فعالة لتثبيت تسلطهم الاستعماري على تلك الشعوب والقبائل .

وتقوم هذه المعاهدات إما على الإكراه أو على الغش أو عليهما جميعاً ، وهي لذلك فاسدة .

٥ — حق الاستعمار نتيجة لحرب عادلة ، والحرب العادلة في نظرهم هي التي تثيرها الدولة الاستعمارية على الشعب الضعيف إذا أضر أحد أفراده بأحد رعاياها ، أو بمصلحة من مصالحها ، كأن يُعتدى على قنصلها ، أو على إحدى سفنها ، أو على إحدى شركاتها . وأنت ترى أن حق الاستعمار هذا هو حق الذئب على الحمل ليس غير .

٦ — حق مرور الزمن : يذكر بعض المشرعين أنه مثلما يجوز للفرد أن يتملك الشيء بمرور الزمن ، كذلك يجوز للدولة الاستعمارية (أوللشعب الغالب أو للشعب المتوطن) أن تتملك الأرض إذا طال مقامها فيها . وهذه النظرية صحيحة إذا انقضى قرون على احتلال الأرض بلا معارض ولا منازع . فالعرب مثلاً فقدت حقها في الأندلس بمرور الزمن ، وكذلك الإنجليز في الولايات المتحدة ، والروم في ديار الشام ، واليهود في فلسطين ، وفرنسا في كندا .. الخ . أما إذا وثبت دولة استعمارية على شعب آمن فاحتلت بلاده ، وتسلطت عليه بالقوة ، وقمعت ثورانه بالحديد والنار ، وفكّكت أوصاله ، بينما هو لا يفتأ يجاهد بشتى الوسائل في سبيل استقلاله ، فلا مرور زمن على هذه الحال مهما يطل .

٧ — الاستعمار باسم الرأفة والإحسان : وهو عنوان عجيب لأن تاريخ الاستعمار الحديث

جماع فظائع وأهوال ومذابح واسترقاق وإفقار شعوب وقبائل ضعيفة وتجويعها وقرضها ، فهل يستوى الاستعمار مع الرأفة والإحسان على صعيد واحد ؟

٨ — حق الاستعمار لأجل التمدين : وهى أهم أغنية تتغنى بها الدول الاستعمارية ، وأكبر ذريعة تتذرع بها لاحتلال المستعمرات والتسلط عليها . والحقيقة أنه ما من دولة استعمارية تفتح بلداً من البلاد بغية تمدين سكانه ، بل تفتحه بغية الاستفادة منه . والفائدة هى غايتها الأولى والأخيرة . والتمدين يأتى عرضا . وارتقاء شعب درجة أو أكثر فى سلم المدنية لا يوازى فقده استقلاله وتحكم الأجنبى فى مقدراته .

٩ — حق الحياة : يرى معظم المشرعين الأوربيين أن ضرورة العيش تجيز الاستعمار ، وأن حق الحياة حق محترم ، وأنه لا يجوز أن تظل كنوز الأرض مدفونة فى بلد يجهل سكانه استخراجها والإفادة منها ، بينما تكون البلاد المتمدنة المكتظة بسكانها فى ضنك وخصاصة لقلة الموارد فى تلك البلاد .

وهذه النظرية تبدو معقولة لو أنصف المستعمرون ، واكتفوا بالقوت ، فلم يبتغوا الغنى والرفاه وبلهنية العيش من شقاء شعوب المستعمرات . وفى وسع الدول الاستعمارية استغلال المرافق الاقتصادية بعدل وحكمة دون أن تفقد الشعوب الضعيفة استقلالها .

يتضح من هذه الكلمة الموجزة فيما يسمونه حقوق الاستعمار أنه ليس للاستعمار حقوق مهما يزخرفها الكتاب ويطلوها بطلاء من المنطق . فالاستعمار على حقيقته ليس سوى التسلط على شعب ضعيف ، وسلبه استقلاله بغية الاستيلاء على ما فى بلاده من ثروة ، وبغية تشغيل أفراده فى الجندية أو فى الزراعة أو الصناعة لمصلحة المستعمر . وكل ما يقال غير ذلك تمويه وتضليل ، فما من دولة كبيرة تستولى على بقعة من بقاع الأرض وتكون غايتها تمدين سكانها أو الرأفة بهم . وأى تمدين أو رأفة فى دول تتسابق إلى التسلط الاستعمارى بالحديد والنار ؟

ويتضح أن للشعوب المغلوبة على أمرها حق الثورة فى سبيل الاستقلال . فالأديان السماوية والمبادئ الخلقية لا تقر الطغيان ، ولا تسلط شعب على شعب رغماً عن أنفه . وجميعها تجيز الثورة لدفع الطغاة وإزالة حكمهم الجائر . والدولة الاستعمارية تعد الثوار عصاة يستحقون القتل ما داموا ضعفاء ، وتعدهم أبطالاً ورجال دولة شرعيين إذا نجحت ثورتهم . وما برح المستعمر ذئباً مع الضعيف ، وهراً مع القوى . وهذه الحجة تمثل أخلاق المدنية الغربية الحديثة خير تمثيل .

لمحة فى تاريخ الفتح والاستعمار :

قلت فى مقدمة « كتاب الاستعمار » — وهو مخطوط — إن الفتح والتسلط والاستعمار أمور عرفناها فى أيامنا هذه ، كما عرفها الناس فى حقب خلت قبل التاريخ ، أى منذ وُجدت جماعات البشر على هذه الكرة الأرضية . وموجات الفتوحات فى القديم كثيرة ومعروفة كموجة الكلدان والرعاة والفنيقيين والإسماعيليين والإسكندر الكبير والرومان وغيرهم . وبعض هذه الفتوحات رافقها الرفق والرأفة والتسامح ، وبعضها كانت على جانب كبير أو صغير من الظلم والطغيان والقسوة .

وجميع هذه الموجات لا تقاس بالموجات الأوروبية الاستعمارية فى العصور الحديثة بما رافقها من فظائع تقشعر لها الأبدان . فقد كانت مغبتها استيلاء الأوربيين على أميركة وأوقيانوسية جميعاً ، وعلى معظم أفريقية ، وعلى جزء كبير من آسية . وانقرضت فيها شعوب كانت على الفطرة ، وهلك ملايين عديدة من البشر ، ولا سيما الحمر والزنوج . وذكر هذه المظالم يحتاج إلى كتاب برأسه وقد لخصتها فى كتابى المذكور .

وبدأ الاستعمار الحديث منذ أن تقلص ظل الدول العربية والمستعربة واستولى الترك العثمانيون على بلادها ، ومنذ أخذ الإسبان والبرتغال يقذفون بمراكبهم على أميركة والهند . وبعد التوسع الكبير الذى حصل فى القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ، وقضاء انكلترة على امبراطوريتى إسبانيا والبرتغال ، أخذ الاستعمار يتسع ويشتد فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وهكذا استولى الأوربيون فى القرون الأخيرة على بقاع من الأرض تبلغ مساحتها نصف الكرة الأرضية ، ويبلغ سكانها ٦٠٠ مليون نسمة مما لا مثيل له فى التاريخ .

ومن الأمثلة على التوسع الاستعمارى الحديث استيلاء فرنسة على الجزائر والسنغال والكوشنشين ، وإعلانها حماية تونس ومراكش وأنام . ومنها احتلال إنكلترة لمصر والسودان المصرى ، واستيلاؤها على بلاد عظيمة فى أفريقية خاصةً كنيجيرية وزنجبار وأفريقية الشرقية وأفريقية الجنوبية الشرقية . ومنها استيلاء إيطالية على الصومال وطرابلس وبرقة ، واستيلاء ألمانية على بلاد طوغو وكمرون وأفريقية الجنوبية الغربية ، واستيلاء بلجيكة على الكنغو الخ . . ولم تظل الولايات المتحدة مكتوفة اليدين ، فوضعت يدها على كوبة والفلبين وهاواى ، وضمنت لنفسها النفوذ السياسى والاقتصادى فى أميركا الوسطى .

الاستعمار الأوربى للبلاد الشرقية :

لقد كانت الدول العربية من قبل ، والدولة العثمانية فى أيامها الأُول ، عثرة فى طريق الاستعمار الأوربى . ولكن بينما كانت أوربة تنهض نهضتها الحديثة المعروفة ، وتتسابق إلى استعمار الأرض ، لبثت الدولة العثمانية تغطّ فى نومها . وهكذا البلاد العربية التابعة لها ، والبلاد العربية الواقعة فى شمالى أفريقية ، مما جعلها جميعاً مطمع أنظار الدول الاستعمارية .

وكانوا يسمون الدولة العثمانية الرجل المريض . ولو تمكنت الدول الاستعمارية من الاتفاق على اقتسامها لقضت على استقلالها وتقاسمتها منذ أواخر القرن الماضى وليس ما يسمونه « القضية الشرقية » سوى فصل نصارى الدولة العثمانية عنها فى أوربة ، ثم الاستيلاء على الأقطار الإسلامية من تلك الدولة ، سواء أكانت عربية أم تركية .

وقد تحقق الشق الأول من هذه السياسة بمساعدة الدول الاستعمارية الكبرى ، فاستقلت اليونان بموجب معاهدة لوندرة المؤرخة فى ٢٢ آذار سنة ١٨٢٩ ومعاهدة أدرنة المؤرخة فى ١٤ أيلول سنة ١٨٢٩ . ثم استقلت ولايتا ملدافية وولاشية استقلالا داخلياً ، عقب حرب القرم ، بموجب معاهدة الصلح المؤرخة فى ٣٠ آذار سنة ١٨٥٦ ، مما أدى بعدئذ إلى اتحادهما واستقلالهما التام باسم رومانية . وقد تم ذلك برغم انتصار تركية وحليفتيها إنكلترة وفرنسة على روسية فى حرب القرم !

وهكذا الصرب ، فإنها استقلت داخلياً سنة ١٨٢٩ بتأثير روسية ، ثم استقلت استقلالاً تاماً بموجب معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ ، وذلك عقب انتصار روسية على تركية فى حرب سنة ١٨٧٧ . وقضت معاهدة برلين باستقلال الجبل الأسود نهائياً ، وبجعل بلغارية إمارة مستقلة داخلياً تابعة لسيادة السلطان نظرياً ولها سلطة على الروملى الشرقية .

وفى سنة ١٨٩٦ ثارت جزيرة إقريطش (كريد) على الدولة العثمانية ، وقامت الحرب بين تلك الدولة واليونان بسبب هذه الجزيرة فانتصرت الأولى ، ومع هذا تألبت عليها إنكلترة وفرنسة وروسية وأرغمتها على الاعتراف باستقلال الجزيرة المذكورة داخلياً ثم التحقت باليونان سنة ١٩١٣ عقب حرب البلقان .

وبعد خلع السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٨ ضمت النمسة مقاطعتى البوسنة والهرسك إلى أراضيها ، وأعلنت بلغارية استقلالها التام . وبعد ذلك احتلت إيطالية رودس وجزائر البحر الأبيض . وهكذا لم تكد تبدأ الحرب الكبرى الأولى فى صيف سنة ١٩١٤ حتى كان القسم

الأول من القضية الشرقية قد تحقق ، أى حتى كانت جميع الشعوب النصرانية فى البلقان قد استقلت عن تركية استقلالا تاماً بمعاونة الدول الأوربية الكبرى ومساعيها المحكمة .

أما القسم الثانى من القضية المذكورة أى استيلاء الدول الأوربية الكبرى على الأقطار الإسلامية من الدولة العثمانية ، فكان قد تحقق منه قسم كبير فى شمالى أفريقية خاصة . فمنذ سنة ١٨٣٠ احتلت فرنسا الجزائر ، ثم احتلت تونس فى سنة ١٨٨١ ، وفى السنة التالية احتلت إنكلترة مصر . وجعلت إيطالية تحتل طرابلس الغرب وبرقة فى بدء سنة ١٩١٢ ، وعمدت فرنسة فى تلك السنة إلى مراكش فاحتلتها ، وإن تكن خارجة عن نطاق الدولة العثمانية .

ومن سنة ١٨٨٨ حتى سنة ١٩٠٣ حصلت ألمانية على فرمانات تجيز لها مدّ السكة الحديد من إسطنبول إلى بغداد . ولما كان هذا الخط على طريق الهند خفت إنكلترة سنة ١٩٠١ إلى نشر حمايتها على الكويت . وكانت هذه الدولة احتلت عدن ، وأعلنت حمايتها للمحميات التسع جنوبى جزيرة العرب كحضرموت ولحج والمكلا وغيرها .

ولم تقف فرنسة مكتوفة الأيدى ، فضغطت على الدولة المريضة وانتزعت منها بين سنة ١٨٨٨ وسنة ١٨٩٣ بضعة امتيازات ، كمد سكة حديد من بيروت إلى دمشق فالزيرب فى حوران ، وأخرى من دمشق إلى حمص فحماة فحلب فالبيرة (بيراجك) ، وثالثة بين يافا والقدس ومنها إنشاء ميناء فى كل من إسطنبول وبيروت وإزمير .

أما الروسية فما برحت منذ القديم حتى يومنا هذا تطالب بمضيق البسفور والدردنيل .

وفى سنة ١٩١٢ اتفقت فرنسة وإنكلترة اتفاقا اعترفت فيه الثانية للأولى بنفوذ اقتصادى فى سورية ، أى سورية ولبنان اليوم . وما إن بدأت وقائع الحرب الكبرى الأولى سنة ١٩١٤ حتى راح الحلفاء (إنكلترة وفرنسة وروسية) يتآمرون على الدولة العثمانية وإيران لاقتسام أراضيهما . وقد نشر البلاشفة بعد قضائهم على القياصرة سنة ١٩١٧ وثائق هذه المؤامرات ، وخلاصتها مطالبة روسية بإسطنبول والبسفور والدردنيل ، ومطالبة فرنسة بسورية وفلسطين وكيليكية ، وادعاء إنكلترا بإدخال القسم الجنوبى من إيران ضمن نطاق نفوذها وبتأسيس امبراطورية عربية إسلامية مستقلة مركزها الحجاز .

ولكن تضارب مصالح تلك الدول ، وقيام الثورة الشيوعية ، وخوف فرنسة من الإمبراطورية العربية وممانعتها فى إدخال سورية ضمنها ، كل ذلك حال دون تحقيق تلك المطالب .

انفصال البلاد العربية عن الدولة العثمانية :

من المعروف أنه بعد سقوط السلطان عبد الحميد واستلام جمعية الاتحاد والترقى زمام الحكم

سارت هذه الجمعية على سياسة تتريك العرب وغير العرب بشتى الوسائل . وما كانت تعترف للعرب بكيان قومى ولا تعترف باللغة العربية فى الحكومة ولا فى المحاكم ولا فى المدارس حيث كانت جميع الدروس تلقى بالتركية .

وعند ما شبت الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ أخذت هذه الجمعية المسلّطة تتّبع سياسة تتريك العرب بالقوة والبطش والمشانق ونفى الأسر العربية الكريمة إلى بلاد الأناضول . وكان التلفظ بحقوق العرب أو الاستقلال الإدارى يعد خيانة عظمى جزاؤها القتل .

وكان أمام العرب خطتان يجب اتباع إحداهما وهما : إما الإغضاء عن فظائع الأتراك الاتحاديين ريثما تنتهى الحرب ، وإما الثورة عليهم فى جانب الدول المتحالفة . فاتباع الخطة الأولى كان مضراً بالعرب سواء أكان النصر لألمانية وحليفتها تركية أم كان النصر للحلفاء . ذلك أنه فى حالة انتصار ألمانية وتركية يفقد العرب قوميتهم ولغتهم فى ديار الشام والعراق على الأقل ، نتيجة لسياسة التتريك بالقوة ، ويظل الحجاز واليمن تحت سلطة الدولة . أما فى حالة انتصار الحلفاء فإن هؤلاء الحلفاء كانوا عندئذ يعدون العرب رعايا دولة مغلوبة ، فيتسلطون عليهم ويستعمرون بلادهم استعمار الغالب لبلاد المغلوب .

واتباع الخطة الثانية أى الثورة على الدولة العثمانية فى جانب الحلفاء له أيضاً مغبّتان : الأولى أنه إذا انتصرت ألمانية وتركية ، فمصير الشام والعراق يكون إلى التتريك ، وإلى استعمار العراق بمهاجرى الألمان ، ويبقى الحجاز واليمن تابعين للدولة العثمانية . وهو المصير نفسه الذى أشرت إليه فى حالة اتباع الخطة الأولى . لكنه إذا انتصر الحلفاء ، فمن المحتمل جداً أن يستقل الحجاز واليمن تماماً . وإذا لم يستقل العراق والشام تماماً فمن الثابت أنه يعترف لهما بكيان سياسى وقومى ، كما يعترف بلغة الضاد لغة رسمية لدولتيهما ، وهى خطوة سياسية كبيرة ، إذا قيست بما كانت أو بما ستكون عليه البلاد العربية ، عند ما تظل تحت سيطرة الدولة العثمانية التى لا تعترف لها بكيان سياسى ، ولا تقبل أن يكون فى الدولة إلا جنس واحد ولغة واحدة .

ولهذه الأسباب الهامة التى كان يجهلها كثير من إخواننا المصريين فى تلك الأيام ، بسبب انفصالهم القديم عن الدولة العثمانية ، قامت الثورة العربية سنة ١٩١٦ فى الحجاز ، واشترك فيها نخبة من رجالات العرب ، وانتهت الحرب المذكورة بانتصار الحلفاء ، وربحت العرب استقلال اليمن والحجاز استقلالا تاماً ، واستقلال الشام والعراق استقلالا مشوبا بالانتداب .

أما ديار نجد فسلطة الدولة العثمانية عليها كانت سلطة اسمية ، فاستكملت استقلالها ، وضمت الحجاز إليها ، على ما هو معروف .

وكان حظ الشام أسوأ من غيره ، فقد جعلوا منه أربع دول ، هى سورية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين ، وجعلت فرنسة من سورية أربع دويلات صغار منفصلات ، وهى دويلات دمشق وحلب وجبل الدروز وجبل العلويين ، أما فلسطين فقد مُنيت بوعد بلفور ، وبتدفق سيل من اليهود المهاجرين فكان حظها أسوأ الحظوظ ، وأصبحت وضعيتها الدقيقة خطراً عليها وعلى البلاد العربية المجاورة .

وجاهد العراق فى سبيل استقلاله التام ، فانتزع من إنكلترة معاهدتين ، الثانية منهما أصلح من الأولى ، وهو ما برح يطالب بإلغائها . وجاهدت سورية لخطت بالدويلات الأربع المذكورة إلى حكومة اتحادية تضمها جميعاً ، فإلى حكومة سورية موحَّدة . ولبثت أهم المصالح بيد الفرنسيين كالجيش والمكوس والنقد والأمن العام ومراقبة الشركات والمدارس الأجنبية حتى تم جلاؤهم عن سورية ولبنان سنة ١٩٤٥ فأصبحت الدولتان مستقلتين تماما .

ومن المعروف أن مصر خطت بجهادها منذ نهاية الحرب الكبرى الأولى إلى اليوم من الحماية إلى إعلان الاستقلال المشوب بالتحفظات ، فإلى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فإلى إنسحاب الجيش البريطانى إلى قناة السويس ، وهى تسعى اليوم إلى التخلص من تلك المعاهدة ، وإلى إعادة علاقاتها الطبيعية الأخوية بالسودان المصرى .

أما شرق الأردن فقد عقد مع إنكلترة معاهدة ضمنت استقلاله ، وضمنت أيضا مصالح هامة لتلك الدولة فيه وبدّل شرق الأردن فى هذه السنة بتلك المعاهدة معاهدةً جديدة أصلح له من الأولى ، ولكن إنكلترة لبثت فى المعاهدة الجديدة أيضاً ضامنة لنفسها مطارين عسكريين فى أراضى شرق الأردن .

جامعة الدول العربية :

يتضح من هذه الخلاصة الموجزة أن الشعوب العربية خطت خطوات واسعة فى سبيل استقلالها منذ الحرب الكبرى الأولى إلى يومنا هذا ، وأنه ما برح أمامها عقبات جمة لاستكمال هذا الاستقلال فى كثير من الأقطار العربية : فهنالك قضية فلسطين الهامة ، وقضية السودان المصرى ، وقضية ليبيا ، وقضية حقوق العرب فى تونس ومراكش والجزائر الخ .

وقد دلت تجارب الأيام والسنين ، وتجارب الحرب الكبرى الثانية ، على أن الدول الصغيرة ، أيّا كانت ، لا تقوم لها قائمة فى عراك الدول الكبرى وتنازعها النفوذ أو السيطرة على العالم . ولهذا أخذ مفكرو العرب منذ عدة سنين يتحدثون عن ضرورة إيجاد صلة تربط بعض الدول العربية ببعض . وأتذكر أننى كتبت فى الجرائد المصرية ، وحاضرت بمصر فى هذا الموضوع منذ خمس عشرة سنة . ولكنّ أوضاع سورية ولبنان السياسية خاصة كانت تحول دون تحقيق هذا الاتصال . فلما تنفّستا الصعداء عقب الحرب الأخيرة تذللت أكبر عقبة ، وعاد ذوو الشأن منا إلى البحث والتشاور فى تحقيق هذه الأمنية الغالية ، فكان بروتوكول الإسكندرية سنة ١٩٤٤ ، ثم ميثاق جامعة الدول العربية فى ٢٢ آذار « مارس » سنة ١٩٤٥ والدول التى اشتركت فيه هى : مصر والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن وسورية ولبنان وشرقى الأردن .

وقد ولدت هذه الجامعة المباركة ونحن فى أشد الحاجة إليها . وهى فى تصنيف الدول لا تُعَدّ دولة موحدة ولا دولة اتحادية ، بل عصبة دول مستقلة داخلياً وخارجياً ، يصل بعضَها ببعض مجلسٌ يعالج أمورها المشتركة ، ويتخذ مقرراته بإجماع آراء الممثلين لدول تلك العصبة . وليس ذلك المجلس دولة فى ذاته . وليس له سيادة على دول العصبة ، ولكنه أداة فعالة لتنسيق جهودها ، ورعاية مصالحها سياسياً وثقافياً واقتصادياً .

وكفى مرور ثلاث سنين على تأليف جامعة الدول العربية لكى يلمس الشرق والغرب أثرها الكبير فى أداء رسالتها . فقد عملت عملاً مبروراً فى تحرير سورية ولبنان ، وما برحت تعمل فى إنقاذ فلسطين من الاستعمار الصهيونى ، وإنقاذ أفريقية الشمالية من تسلط المستعمرين . وكان لها يد مشكورة فى عدول الولايات المتحدة عن مؤازرة قرار تقسيم فلسطين ولو إلى حين ، وتدخلت فى قضية اليمن فحقنت فيها الدماء ، وآزرت كل ضعيف ينشد العدل والحرية كالأندونوسيين والفتناميين .

وبدل ما ألمعتُ إليه من أعمال اللجنة السياسية لجامعة دولنا العربية أنها كانت يقظة تجاه الأحداث السياسية . أما لجانها الأخرى كاللجنة الثقافية واللجنة الاقتصادية ولجنة المواصلات فما برحت فى بدء عملها ، وأمامها مجال واسع جداً لخدمة الدول العربية خدمات جلى هى اليوم فى أشد الحاجة إليها .

الخلاصة :

ضلّ من ظن أن من المستطاع دفع استعمار أوروبة للعالم الشرقى بغير الاتحاد والقوة .

ومن خطل الرأى الاعتقاد بأن الدول الاستعمارية ، أيا كانت ، قد بدّلت نظرتها إلى العالم الشرقى من حيث أساس استعماره . فخطط الاستعمار وحدها هى التى تتبدل ، تبعاً للأحداث السياسية ولتطور الشعوب الشرقية وتقدمها فى الحضارة . ولا شك أن بعض تلك الدول أرحم أو أعقل من بعض . ولكن المصلحة — لا الحق ولا العدل ولا التمدين ولا الإحسان — هى رائد المستعمرين فى كل عمل من أعمالهم . ولهذا وجب على الأمم الشرقية كافةً وعلى الشعوب العربية خاصةً أن تتقوى وتتكاتف لدرء الاستعمار الأوربى . وما دامت بلادها غنية بالثروات الطبيعية فعين الاستعمار ستظل شاخصة إليها ، لا يثنيها عنها سوى أمرين : الأول تزاحم تلك الدول ، والثانى يقظة الأمم الشرقية ومقاومتها الفعالة للاستعمار . ولا يكفّ المستعمرون عن تسلطهم الاستعمارى إلا عند ما يرون أن مصالحهم أصبحت مهددة ، وأن من الأفضل لهم ترك الشعوب الشرقية تحكم نفسها كما تريد ، وتعيش بحرية وسلام . وعندئذ تكتفى الدول الاستعمارية بأن تعمل ، برضاء تلك الشعوب المستقلة ، على استخراج كنوز أراضيها ، واستثمار مرافقها ، فى فائدة الفريقين ، دون ما تسلط ولا استعمار .

لاذقية العرب ٢٩ / ٣ / ٤٨

مصطفى الشهابى